



هذا المشروع مُمولّ من  
الاتحاد الأوروبي



# تعزير استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة عبر الوطنية

## الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا

الأفريقية، وهو أول برنامج من نوعه يتمحور حول التنمية والتعاون، ويغطي القارة الأفريقية بأسرها.

ومن بين المشاريع التي تندرج تحت برنامج الاتحاد الأوروبي للبلدان الأفريقية، هناك "إيناكت": تعزيز قدرة أفريقيا على استجابة أكثر فاعلية للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويعمل "إيناكت" على الحد من تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على التنمية والحكم والأمن وسيادة القانون في أفريقيا.

ويتم تحقيق ذلك بطريقتين: أولاً، من خلال تعميق المعرفة وتوفير تحليل قائم على الأدلة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا، مما يساعد في تأمين المعلومات اللازمة لوضع السياسات، وتعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والقاري. ثانياً، يعمل "إيناكت" على تنمية مهارات أبرز الأطراف المعنية الأفريقية وتعزيز قدراتها على الاستجابة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والحد من تأثيرها على نحو أجمع.

"إيناكت" برنامج يمتد لثلاثة أعوام، ويدعم كلاً من الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، واستراتيجية وخريطة الطريق المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي للفترة 2014-2017.

### شركاء مشروع "إيناكت"

يعمل على تنفيذ مشروع "إيناكت" شركاء من المنظمات الخبيرة، معهد الدراسات الأمنية والإنترنت، بالاشتراك مع المبادرة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يقيم معهد الدراسات الأمنية (ISS) الشركات لتنمية المعارف والمهارات الكفيلة بضمان مستقبل أفريقيا. وهو المنظمة الوحيدة من منظمات المجتمع المدني الأفريقية التي تعمل من أجل الأمن والتنمية والعدالة في عموم أفريقيا. وقد أسس المعهد قبل ما يربو على عقدين من الزمن، وهو يتعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى المعاهد الدولية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة، والوكالات المعنية بالتنمية، والمجتمع المدني. ويسعى معهد الدراسات الأمنية إلى تعزيز الأمن البشري في أفريقيا من خلال توفير الأبحاث المستقلة والرسومية، ومشورة الخبراء في مجال السياسات، والتدريب العملي والمساعدة التقنية. وتتوزع مكاتب معهد الدراسات الأمنية بين برينوريا ونيروبي وأديس أبابا وداكار.

شهد العقد المنصرم تحولات جذرية في الحوار الدائر حول قضية الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا. فعلى الرغم من أن القارة عاشت حالة من زيادة الاستقرار وتساعد النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك قد سهّل أيضاً الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود في مختلف أرجاء القارة. كما أن الانفتاح غير المسبوق في التجارة والتعاملات المالية والسفر والتواصل أوجد فرصاً هائلة للمجرمين. ونظراً لأن تأثيرها يتجاوز الحدود الوطنية، فإن الجريمة المنظمة تهدد كلاً من الحكومات والسلام والتنمية في الأمم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وقد بلغت عام 2009 قيمة إيرادات الجريمة المنظمة في أفريقيا 1.3 تريليون دولار أمريكي بحسب تقديرات البنك الدولي. وبحلول العام 2011 ارتفع هذا الرقم إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ 50%.

وتؤثر الجريمة المنظمة على قطاعات المجتمع كافة، من الجهات الحكومية إلى المجتمعات المحلية. فهي تغذي الفساد والنزاعات، وتستنزف قطاعات الأعمال والسياسة، كما تطلق شرارة العنف الذي غالباً ما يستهدف أفراد المجتمع الأكثر قابلية للتأثر، وفي الوقت نفسه تحول وجهة الموارد التي كان يمكن تخصيصها للتنمية أو الحد من الفقر أو تحسين الخدمات الأساسية.

وتستغل المنظمات الإجرامية البنى الحكومية الشرعية للحفاظ على تداول البضائع غير المشروعة وبيعها، وتسهيل غسل الأموال والحد من مخاطر التعرض للملاحقة القضائية، علاوةً على ذلك، هناك أشكال من الجريمة المنظمة التي ترتبط مباشرة بالنزاعات والتطرف العنيف في أفريقيا.

وقد كانت الاستجابات للجريمة المنظمة محددة تقليدياً في إطار العدالة الجنائية أو السياق الأمني، مع إغفال المنظور الاجتماعي والاقتصادي في معالجة هذه القضية، وهو ما يستدعي فهماً أشمل لهذه الظاهرة وتأثيراتها.

### إيناكت (ENACT): تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة عبر الوطنية

إقراراً بالتحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة؛ ليس على أفريقيا فحسب، بل على المناطق المحيطة أيضاً، فإن المجتمع الدولي يعمل على وضع آليات استجابة طويلة الأمد وفعالة.

كما وضع الاتحاد الأوروبي مسألة الأمن في أفريقيا في صدارة برنامجه الدولي، معتمداً في ذلك بصورة رئيسية على برنامج الاتحاد الأوروبي للبلدان

**الإنتربول** (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) هي أكبر منظمة من منظمات الشرطة الدولية في العالم. وهي تضم أكثر من 190 دولةً عضواً، وتتلخص مهمتها الرئيسية في تمكين أجهزة الشرطة من العمل معاً ليكون العالم أكثر أماناً. وبفضل ما تتمتع به منظمة الإنتربول من قدرةٍ لا تُضاهى على حشد مختلف الأطراف، وبنيتها التحتية العالية التقنية، والدعم التقني والميداني، فهي تدعم أجهزة الشرطة الوطنية في التصدي للتحديات المتصاعدة التي تفرضها مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين. وللإنتربول مكتب مركزي وطني في كل دولة من الدول الـ 55 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهي تيسر الإجراءات المتخصصة والمنسقة ضد الجرائم المنظمة ذات الأولوية في أفريقيا.

### المبادرة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (GIATOC) هي

منظمة مجتمع مدني دولية تهدف إلى توفير استجابات عالمية أفضل للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعمل المبادرة العالمية على تسويق شبكة خبراء قوامها أكثر من 200 خبير مستقل وعالمي وإقليمي يعملون في قضايا الأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والتنمية. ومن خلال الأبحاث التحفيزية، والمشورات السياسية، وتطوير الوسائل العملية، يتم توفير خبرات أعضاء شبكة المبادرة العالمية لعدد كبير من الأطراف المعنية، مما يعزز الاستراتيجيات والإجراءات المتعددة القطاعات.

## إيناكت: ما هو عملنا

تتمثل مساهمات "إيناكت" الرئيسية في إنشاء:

- خمسة مراصد إقليمية للجريمة المنظمة
- الموقع الإلكتروني لمشروع "إيناكت": مركز للموارد المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا
- أداة تقييم قابلية التأثر بالجريمة المنظمة في أفريقيا
- مشروع "إيناكت" لمراقبة حالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- تحليل المستقبل الأفريقي
- أبحاث "إيناكت" ومنشوراته
- برامج "إيناكت" لتنمية القدرات والتدريب

## المراصد الإقليمية للجريمة المنظمة

يتم تأسيس مراصد "إيناكت" الإقليمية للجريمة المنظمة في مختلف أرجاء أفريقيا ليغطي نطاقها المناطق الخمس، وهي:

- الجنوب الأفريقي (ومقره في بريتوريا، جنوب أفريقيا)
- غرب أفريقيا (ومقره في أبيدجان، كوت ديفوار)
- وسط أفريقيا (ومقره في ياوندي، الكاميرون)
- شرق أفريقيا (سيكون مقره في أديس أبابا بإثيوبيا، أو في نيروبي بكينيا)
- شمال أفريقيا (تونس العاصمة، تونس - بدءاً من العام 2018)

تعمل مراصد "إيناكت" الإقليمية للجريمة المنظمة عن كثب مع الممارسين وواضعي السياسات وصُناع القرار، الوطنيين منهم والإقليميين. وستتطلع مراصد "إيناكت" بما يلي:

- القيام بدور مركز تنسيق إقليمي للتوعية والمشاركة
- مراقبة الاتجاهات السائدة بهدف التوصل إلى فهم مشترك للأولويات الإقليمية
- إتاحة الأبحاث والتحليلات المستندة إلى الأدلة أمام الأطراف التي تعمل بشكل مباشر على وضع السياسات
- تأمين الوصول إلى أدوات وضع السياسات، والممارسات والاستراتيجيات
- تعزيز التعاون الإقليمي للحد من تأثير الجريمة المنظمة
- تيسير التدريب وبناء القدرات لدى أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين

سيتم إتاحة نتائج الأبحاث من خلال منشورات تتناول مواضيع محددة، والتهديدات والأولويات الطارئة.

وسيخصص موقع "إيناكت" الإلكتروني قسماً مؤمناً لحفظ البيانات المتصلة بالاستراتيجيات والممارسات الجيدة والدروس القائمة في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

## الموقع الإلكتروني لمشروع "إيناكت"

الموقع الإلكتروني لمشروع "إيناكت" (www.enactafrica.org) هو مركز تفاعلي سهل الاستخدام يُعنى بالموارد المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا.

ستوفر أداة "إيناكت" لتقييم قابلية التأثر بالجريمة المنظمة في أفريقيا معياراً متعدد الأبعاد للجريمة المنظمة وتأثيرها، مما يعين الجهات الفاعلة الرئيسية على وضع استراتيجيات فعالة.

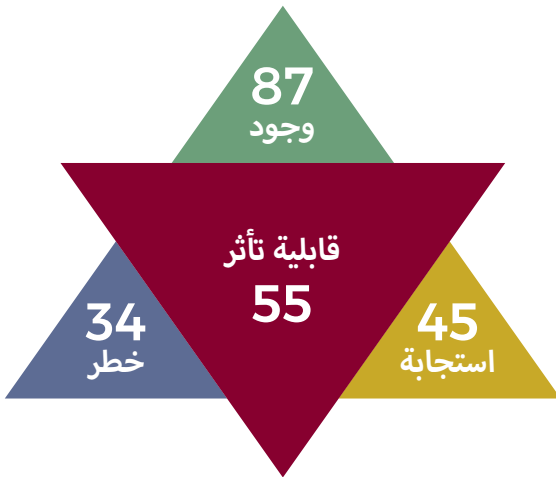
سنُشر أداة تقييم قابلية التأثر للمرة الأولى في أواخر العام 2018، وستكون مدعومةً بتقييمٍ أساسي يحدد توفر البيانات القاريّة وجودتها ومدى صلتها بالموضوع، بالإضافة إلى الفجوات التي تعاني منها البيانات ذات الأولوية.

ستكون أداة التقييم متاحةً من خلال منصة تفاعلية في موقع "إيناكت" الإلكتروني. وسيتمُّها تقرير سنوي رئيسي هدفه إطلاع واضعي السياسات على واقع الأمور.

## نموذج قابلية التأثر بالجريمة المنظمة في أفريقيا

عند تقييم قابلية تأثر دولةٍ ما بالجريمة المنظمة، سيتم تصميم النموذج المكوّن من ثلاثة مؤشرات فرعية- لقياس ثلاث فئات من المعلومات:

1. وجود التهديد وحجمه، من خلال مجموعةٍ تتألف من 12 نوعاً للجريمة المنظمة
2. مخاطر حدوث الجريمة المنظمة
3. قدرة الدولة وإرادتها السياسية على الاستجابة إلى تهديدات الجريمة المنظمة



سيتم تحليل التداخل بين هذه المقاييس الثلاثة بغرض إعطاء معدل تراكمي لكل دولة أفريقية يوضح مدى قابلية تأثرها بتهديدات الجريمة المنظمة.

يضم الموقع تحليلات "إيناكت"، بما فيها الأقسام الرئيسية التالية:

- "إيناكت" الراسد: يصدر أسبوعياً ويضم تحليلات أصلية للأحداث الحالية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا
- تقرير "إيناكت" للاتجاهات السائدة: سردٌ تحليلي موجز مع تركيز قطري أو إقليمي على الاتجاهات الجديدة
- دليل "إيناكت": منشورات إرشادية موجزة ومبسّطة للقارئ لتيسير فهم المواضيع المعقدة حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- "إيناكت" للمعلومات المصوّرة، ومقاطع الفيديو، والمواقع الإلكترونية المصغّرة

وسيفر قسم مخصص لواضعي السياسات مجموعة واسعة من الأدوات والموارد السياسية. وسيضم هذا القسم "بوابة سياسات" آمنة تتيح الوصول إلى المعلومات الحساسة من خلال ركن لتسجيل الدخول.

ستتوفر جميع منشورات "إيناكت" -الملخصات السياسية، والمقالات البحثية، والتقارير القاريّة، والمراجعات السنوية للجريمة المنظمة- للتنزيل من موقع "إيناكت" الإلكتروني بشكلٍ مجاني. كما سيوفر الموقع الإلكتروني منبراً تشاركياً باسم "شبكات إيناكت"، وهي عبارة عن منتديات نقاش آمنة ومخصصة لمختلف المجموعات التابعة للأطراف المعنية بتعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة عبر الوطنية. أما الرسائل الإخبارية والبريدية من "إيناكت" فهي لإطلاع القراء على آخر الأخبار العادية والتحليلات والدعوات إلى مختلف الفعاليات.

## أداة تقييم قابلية التأثر بالجريمة المنظمة في أفريقيا

لا يتوفر الكثير من الأدوات لقياس حجم ومدى استفحال الجريمة المنظمة في أفريقيا. فالتقييمات الحالية تجرى أساساً على المستوى الوطني، وكثيراً ما تعتمد على مجرد تخمين التهديدات الإجرامية بما لا يلبي متطلبات واضعي السياسات الذين يبحثون أكثر فأكثر عن استجابات متكاملة لهذا التحدي.

ثمة ضرورة ملحة لوضع أساسٍ مبني على الأدلة لتمكين الدول والجهات الفاعلة الأساسية من رصد التهديدات التي تفرضها الجريمة المنظمة وتحليلها وتحديد أولوياتها بصورةٍ أكثر فعالية وبأسلوبٍ منهجي ومستدام.

**الوجود:** يركز أول المؤشرات المركبة الثلاثة على وجود الجريمة المنظمة. وسيكون هذا المؤشر بمثابة دراسة طولانية هدفها إظهار طريقة تطور الجريمة المنظمة وحالتها الراهنة، مما قد يسلط الضوء على تطورها المستقبلي. والغرض من هذا المؤشر هو استعماله كأداة تتيح لأصحاب المصلحة تحسين جهودهم الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة. وستمثل المعلومات المستخلصة من "مؤشر الوجود" لكل دولة أفريقية في شكل وردة، بحيث تجمع نتائج كل نوع من الجرائم في وردة واحدة يمكن استعمالها لتمثيل الاتجاهات السائدة مع مرور الزمن. ويعرض الشكل أدناه تصويراً تمثيلاً لبيانات كل بلد. وعلاوة على ذلك، يمكن استعمال رسم مشابه لتمثيل العلاقات المتبادلة بين أنواع الجرائم والميادين التي تؤثر عليها.

**الخطر:** تستغل جماعات الجريمة المنظمة المؤسسات الحكومية الضعيفة أو التي تعاني من خلل، والحدود النفيذة، والعيوب في الرعاية الاجتماعية والأنظمة الاقتصادية السياسية المحلية لتواصل عملياتها وتوسع نطاقها. ولقياس خطر تعرض الدولة للجريمة المنظمة، سيأخذ المؤشر عدة مجالات بعين الاعتبار، وهي اقتصاد الدولة، والجغرافيا الطبيعية، والموارد الطبيعية، والوثام والصراع الاجتماعيين، والديموغرافيا الاجتماعية، فضلا عن المشاركة في القضايا العالمية، والتجارة.

**القدرة:** في المؤشر الثالث، يتم قياس قدرة الدولة وإرادتها السياسية اعتماداً على الإدراك والفهم الذي تُبديه الدول في حربها ضد الجريمة المنظمة، وعلى مدى امتلاكها لأطر عمل تشريعية وسياسية واستراتيجية مناسبة لمعالجة الجريمة المنظمة، وكذلك على مدى تحقيقها الفعلي للنتائج. كما سيقمّر هذا المؤشر الإجراءات التي تتخذها الدولة لمكافحة الجريمة المنظمة، علماً بأن القدرة والإرادة هما سلائف للتنفيذ العملي للسياسات الاستراتيجية.

## لوحة بيانات الجريمة المنظمة

يتضمن أحد مكونات أداة التقييم "لوحة البيانات" التي ستتيح المقارنة الكلية بين مقياسين أوليين، هما وجود الجريمة المنظمة وتأثيرها.

**الوجود:** كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، ستضم اللوحة بيانات عن 12 نوعاً مختلفاً من الجرائم مستمدة من مؤشر الوجود. وستتيح أيضاً للمستخدمين رؤية حجم المجموعات الإجرامية الفرعية التي تنضوي تحت نوع محدد من الجرائم. وعلى سبيل المثال، قد تتضمن "الجرائم البحرية" مجموعات فرعية مثل "القرصنة والصيد غير الشرعي وغير المنظم وغير المبلغ عنه".

**التأثير:** ستوفر اللوحة أيضاً مؤشرات لرصد الجرائم بهدف تقييم العلاقات المتبادلة بين خمسة من مجالات التأثير وهي: الأمن والعنف، والاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، والحكم والديمقراطية. وسيتألف كل مجال من مجالات التأثير هذه من عدة مكونات، يمكن أن يختار لها المستخدم نوعاً من الجرائم (أو المجموعة الفرعية) وأن يرى تأثيرها في المجال المختار. وعلى سبيل المثال، يمكن رؤية العلاقة المتبادلة بين "تهريب البشر" و"العنف الجنساني"، أو المكونات "الإرهابية" لمجال التأثير المسمى "الأمن والعنف".



- |                                 |  |
|---------------------------------|--|
| ● التزوير                       | ● النباتات                                 |
| ● تهريب المهاجرين               | ● الحيوانات                                |
| ● الاتجار بالبشر                | ● المجال البحري                            |
| ● التدفقات المالية غير المشروعة | ● الجرائم الإلكترونية                      |
| ● الموارد غير المتجددة          | ● الأسلحة/الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة |
| ● أسلوب المافيا                 | ● الاتجار بالمخدرات                        |

وستستطلع أبحاث إيناكت المستقبلية الصلة بين الجريمة المنظمة والحكم والتنمية، وستدرس كيفية قياس هذه المجالات بغرض التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

### أبحاث ومنشورات إيناكت

يجري إيناكت أبحاثاً حول حجم ونطاق التدفقات غير المشروعة وأسواق الجريمة في أفريقيا بهدف التوصل إلى فهم أفضل لتأثير هذه الجرائم على الأمن والحكم والاقتصاد وسيادة القانون والتنمية والبيئة. وتسلط أبحاث إيناكت الضوء على نماذج الأعمال والشبكات والجهات الفاعلية والعوامل الميسرة للتدفقات غير المشروعة، كما تدرس الاستجابات المناسبة بهدف الوصول إلى نتائج تدعم صوغ السياسات والتوصيات التي تساعد في اتخاذ إجراءات أفضل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.

وتغطي أبحاثنا طيفاً شاملاً من أنواع الجرائم، وهي: الإتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والتدفقات المالية، والموارد غير المتجددة، والجرائم بأسلوب المافيا، والجرائم البيئية بما فيها الجرائم المتصلة بالحياة النباتية والحيوانية، والجرائم البحرية، والجرائم الإلكترونية، والإتجار بالأسلحة والمخدرات، والبضائع المزورة، والتهريب عبر الحدود.

وستُنشر أبحاث إيناكت في المواقع الإلكترونية على شكل منتجات ومنشورات متنوعة، بما فيها ملخصات السياسات والمقالات البحثية والتقارير القارية.

### إيناكت لتنمية القدرات والتدريب

#### تمية القدرات

سُتفاد من الأدوات المذكورة سابقاً للمساعدة في بناء قدرات الجهات الأفريقية المختارة من واضعي السياسات والمؤسسات الحكومية والمجتمع الدولي، لكشف الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاستجابة لها بأسلوب منسق. كما ستساعد هذه الأدوات في صوغ الاستراتيجيات والبرامج التي ستوضع بالتعاون مع أصحاب المصلحة القاريين والإقليميين.

### إيناكت لرصد حالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية

يُعد مشروع "إيناكت" لرصد حالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتدوين المنهجي لحالات الجريمة المنظمة في أفريقيا، اعتماداً على مصدر من المصادر الوحيدة للمعلومات العامة المتصلة بالجريمة المنظمة في أفريقيا؛ ألا وهي وسائل الإعلام. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مصدر بديل لبيانات الجريمة المنظمة.

## سيصدر مشروع رصد حالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقريراً نصف سنوي يحلل فيه نتائج الدراسات المتنوعة

نظراً لقلة الإحصاءات الوطنية أو الرسمية المتوفرة في أفريقيا عن الجريمة، والطابع المخصص للتحليلات الأعمق التي تجريها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والصحافة الاستقصائية، فإن الجريمة المنظمة ما تزال تمثل حقلًا دراسياً صعباً. وتعد وسائل الإعلام في أفريقيا؛ كما هو الحال في بقية أنحاء العالم، إحدى السبل القليلة لفهم الجريمة المنظمة.

لكن كما هو حال الإحصاءات الوطنية للجريمة، يجب تفسير الأرقام والاتجاهات التي يخرج بها هذا المشروع ضمن سياقها الخاص، وبالتالي يجب التعامل معها بصفتها منطلقاً لإجراء أبحاث أعمق، لا بصفتها مجرد مقياس لحجم المشكل.

وسُيُصدر مشروع رصد حالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كل ستة أشهر، تقريراً يحلل فيه نتائج الدراسات المتنوعة.

### تحليل الآفاق المستقبلية الأفريقية

يُصدر إيناكت تحليلات تركز على المستقبل وتعتمد على العلاقة الطويلة القائمة بين معهد الدراسات الأمنية ومركز فريدريك إس باردي للدراسات المستقبلية الدولية في جامعة دنفر. ويعتمد هذا التحليل على نموذج نظام الصياغة المستقبلي الدولي، وهو نظام نماذج التنبؤ الأكثر تطوراً وشمولية من بين الأنظمة المتاحة للجمهور.

## نموذج المعلومات الاستخباراتية المتصلة بإنفاذ القانون

لتعزيز كفاءة سلطات إنفاذ القانون في جمع المعلومات وبناء قدراتها، ستعمل الإنتربول على إعداد نموذج معلومات استخباراتية محكم متصل بإنفاذ القانون.

هذا النموذج مصمم لمساعدة الشرطة في كافة أرجاء القارة الأفريقية على تبني استراتيجيات استباقية لمكافحة الجريمة المنظمة، ومواصلة تعزيز آليات التحقيق والاستجابة. وسيتمضم:

- تقديم 18 دورة تدريبية وإرشادية للبلدان الأفريقية في مجال تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية. وستُدعى جميع البلدان الأفريقية الأعضاء لحضور هذا البرنامج التدريبي الذي سيمتد لخمسة أيام، والمصمم لتزويد محلي المعلومات الاستخباراتية والمحققين الجنائيين المبتدئين بالمهارات اللازمة لتحليل قدر كبير من المعلومات الواردة من مصادر مختلفة، واستخراج معلومات استخباراتية دقيقة منها. وستطبق مفاهيم وتقنيات متنوعة خلال تمارين عملية تحاكي حالات حقيقية ومنتخلة.
- توسيع شبكات تواصلها وقواعد بياناتها من خلال نظام الإنتربول التواصلي (I-7/24) لتشمل الوحدات المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية وأو تحليلها في أجهزة الشرطة الوطنية لأربع دول تجريبية مختارة، وهي مالاوي والنيجر وأوغندا والكونغو برازافيل.
- توفير المعدات، وبرمجيات التحليل، والتدريب والإرشاد لأربع دول تجريبية مختارة، وهي مالاوي والنيجر وأوغندا والكونغو برازافيل، بهدف تأسيس وحداتها التحليلية.
- تعيين محلل معلومات استخباراتية جنائية ذي تجربة في كل مكتب من مكاتب الإنتربول الإقليمية الأفريقية (في أبيدجان وياوندي وهراري ونيروبي) وفي مقر الأمانة العامة في ليون (لتغطية منطقة شمال أفريقيا). وسيعد المحللون تقارير تحليلية استراتيجية إقليمية تُعرض خلال الاجتماع السنوي العام لرؤساء أجهزة الشرطة الإقليمية (الاجتماعات السنوية العامة لمنظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا (EAPCCO)، ولجنة رؤساء أجهزة الشرطة في غرب أفريقيا (WAPCCO)، ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي (SARPCCO)، ولجنة رؤساء الشرطة في أفريقيا الوسطى (CAPCCO). كما سيعمل المحللون الإقليميون في منظمة

الإنتربول بشكل مباشر مع دول المنطقة لتقديم التوجيه إلى الأقسام المختصة بالتحليل وجمع البيانات، ودعمهم في عمليات التحليل التشغيلي.

- إنشاء منصة آمنة على موقع الإنتربول الإلكتروني، تتيح للمحللين المدربين حديثاً التواصل فيما بينهم وتبادل التجارب والقضايا. كما ستوفر المنصة قوائم بالدورات التدريبية المتوفرة، والمقالات المفيدة في مجال التحليل، وبرمجيات التحليل الجديدة، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

- عقد اجتماعين لرؤساء مكاتب التحليل في أفريقيا، استجابةً إلى الحاجة في تعزيز التعاون بين رؤساء مكاتب التحليل الوطنيين في البلدان الأعضاء، وجمع بيانات ومعلومات استخباراتية أفضل، وتبادل أحدث التطورات في مجال تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية.

- خمس دورات تدريبية تجمع بين تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية ودورة الإنتربول لتدريب المرشدين، وبذلك يمكن تدريب التحليل بأسلوب مُنظم على المستوى الوطني ليصبح جزءاً من مناهج تدريب أجهزة الشرطة.

## بناء قدرات الصحافة الاستقصائية المستقلة والاستقصاءات العابرة للحدود

تقع على عاتق الصحفيين مسؤولية كبرى، وهم يلعبون دوراً هاماً في الحرب على الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فمن خلال الإبلاغ عن الأنشطة الإجرامية، ومراقبة نزاهة الحكم واستقلاليتها، وتعبئة الرأي العام، يؤدي الصحفيون المستقلون ووسائل الإعلام المستقلة دوراً محورياً في مساءلة الحكومات، وتحفيز أنشطة الدعوة بين منظمات المجتمع المدني ضمن إطار من الحكم الديمقراطي.

وسيعمل "إيناكت" على وضع كتيّب ودورة تدريبية موجّهين خصيصاً للصحفيين الاستقصائيين، وإقامة ما لا يقل عن دورتين تدريبيتين للصحفيين الاستقصائيين في أفريقيا، وبناء شبكة قارئة من الصحفيين الاستقصائيين، وتقديم الإرشاد للصحفيين العاملين حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.



هذا المشروع مُموَّل من  
الاتحاد الأوروبي



## للتواصل:

### معهد الدراسات الأمنية ISS

إريك بيلسر

مدير برنامج إيناكت، معهد الدراسات الأمنية

البريد الإلكتروني: [epelser@issafrica.org](mailto:epelser@issafrica.org)

الهاتف: +27 12 346 9500

### الإنتربول

ناتالي ريتشارد بوبر

منسقة برنامج إيناكت، الإنتربول

البريد الإلكتروني: [n.richard-bober@interpol.int](mailto:n.richard-bober@interpol.int)

الهاتف: +33 4 72 44 71 81

### المبادرة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (GIATOC)

تيوسداي ريتانو

ناتبة مدير، المبادرة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية

البريد الإلكتروني: [tuesday.reitano@globalinitiative.net](mailto:tuesday.reitano@globalinitiative.net)

الهاتف: +33 674 31 8212

© 2017، إيناكت. حقوق النشر والتأليف للمطبوع ككل تعود إلى "إيناكت" وشركائه والاتحاد الأوروبي والمؤلف، ولا يُسمح بإعادة نشر أي قسم من هذا المطبوع كلياً أو جزئياً من دون إذن خطي صريح من المؤلف وشركاء "إيناكت".

يُنقذ مشروع "إيناكت" من قِبل معهد الدراسات الأمنية (www.issafrica.org) والإنتربول (www.interpol.int)،  
بالاشتراك مع المبادرة العالمية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (www.globalinitiative.net).



THE GLOBAL INITIATIVE  
AGAINST TRANSNATIONAL  
ORGANIZED CRIME



INTERPOL



ISS | INSTITUTE FOR  
SECURITY STUDIES